استدراكات نحوية في الجملة الاسمية

تنقسم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، وتمتاز الجملة الاسمية بتعدد أنماطها التركيبية وتنوّعها، لأنّها تحمل في ذاتها خاصّية التوسّع، لذا نجدها تتفرّع إلى بسيطة ومركّبة ولا نجد هذا في الفعليّة، فيتعدّد فيها الإسناد بوجود مبتدأ أوّل وثان وثالث، ولكل مبتدأ خبره، ولا نجد هذا التعدّد في الفعلية. وتمتاز العربية بخصائص تركيبية تحكم بناء أنماطها، وعدم مراعاة هذه الخصائص يوقع خللا في الجانب التقعيدي للغة لاستنباط القواعد النحوية، ينجر عنه الخطأ في الجانب التطبيقي أي الإعراب، باعتبار أنّ الإعراب هو الوجه التطبيقي للقواعد النحوية.

سنشير في مقالنا هذا ـ بفضل الله ـ إلى استدراك يخص الجانب النظري أي قواعد النحو، وآخر يخص الجانب التطبيقي. نتناول في الجانب النظري ما وفّقنا الله إلى استدراكه في ما يخص شبه الجملة الواقع خبرا مقدّما وجوبا، لمبتدأ نكرة. وفي الجانب التطبيقي نتناول تصويبا إعرابيا في إعراب اسم الشرط ، الذي يختصّ بمحلّ الرفع على الابتداء، وسنقتصر على إعراب (من، وما) الشرطيّتين.

1 ـ الجانب النظري:

استدراك في شبه الجملة الواقع خبرا مقدّما وجوبا على المبتدأ النكرة:

من المتعارف عليه وشاع في كتب النحو العربي، ويدرّسه الأساتذة والمعلّمون للطلبة والتلاميذ في نحو الجملة الاسميّة أنّه: (إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة تقدّم الخبر وجوبا). هذه القاعدة ليست خاطئة، ولكنّها ناقصة، ينقصها شرط لتكتمل صحّتها، وهو أنّ شبه الجملة الواقع في محل رفع خبرا، وتقدّم وجوبا، يشترط فيه أن يتضمّن معرفة، سواء أكان ظرفا أو جارّا ومجرورا، وقد اجتمع الاثنان في قوله تعالى: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ (الأعراف 46). تضمّن هذا الشاهد جملتين اسميّتين، الخبر فيهما شبه جملة مقدّم، والمبتدأ نكرة مؤخّر. الأولى (بَيْنَهُمَا حِجَابٌ)، الخبر فيها هو لفظ (بينهما)، وهو

ظرف مضاف إلى ضمير، والضمائر معارف. والثانية (عَلَى الْأَعْرافِ رِجَال)، الخبر فيها شبه جملة من الجارّ والمجرور (عَلَى الْأَعْرافِ)، والمعرفة فيه هو لفظ الأعراف. فشبه الجملة الذي تصدّر الجملة، وأُخبر به عن نكرة ـ في الجملتين ـ تضمّن معرفة. ولو استقرأنا الفصيح من كلام العرب لوجدناه يجري على هذه القاعدة. وهذا يعني أنّ هذه القاعدة توافق السماع. وإذا كان السماع من أهم المصادر النحويّة، فهو حجة اشتراط المعرفة في شبه الجملة هنا. وهناك دليل آخر يفرض وجود المعرفة في شبه الجملة في هذا التركيب، وهو أنّ وجود المعرفة هنا ضمان لوجود الفائدة الإخباريّة. أي أنّنا لو وضعنا بدل المعرفة نكرة، لانعدمت الفائدة من التركيب. ولتوضيح ذلك نقول: إنّ قولك: (فوق الشجرة عصفور) كلام مفيد، لأنّك تخبر عن وجود عصفور فوق الشجرة التي أمامك. ولو نكّرت الشجرة فقلت: (فوق شجرة عصفور)، لانعدمت الفائدة من كلامك، لأن احتمال وجود عصفور على شجرة قد يتجاوز الآلاف أو الملايين، فلا سامع يجهل هذا الخبر أو يطلبه، ولا عاقل يتكلّم به.

والعربية في قواعدها جارية على ما يقتضيه الفكر اللغوي الذي أودعه الله في عقل الإنسان. ولمّا أراد الله ـ جلّ في علاه ـ وصف اللسان العربيّ وصفه بصفة البيان التي فاق فيها باقي الألسن، إن لم نقل امتاز بها عنهمْ، قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (النحل 103). وتتجلّى استقامة العربية على ما يقتضيه الفكر اللغوي لدى الإنسان في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ (يوسف 2) ، وقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونِنَّا ﴾ (الزخرف3)، فإذا كانت الحكمة من جعل القرآن عربيا أن يعقله الناس ـ كما نصّ على ذلك القرآن ـ فهذا معناه أنّ العربية تجري في قواعدها على يقتضيه العقل البشري. ولو رجعنا إلى قواعد النحو العربي لوجدناها تستقيم على ما يقتضيه الفكر اللغوي، ونقول بعبارة أخرى أنّها مبنية على حجج علميّة مقنعة.

ويمكن أن نذهب إلى أبعد من هذا في هذه الجزئية النحوية من نحو الجملة الاسميّة، والتي تخص الخبر المقدّم وجوبا على المبتدأ النكرة، ولا نكتفي بما استدركناه، وهو ضرورة اشتمال شبه الجملة على معرفة، فنتجاوز ذلك للوقوف على الاستثناءات التي يعرفها هذا النوع من التراكيب، مع ذكر المبرر العلمي لهذا الاستثاء. أي أنّ هناك تراكيب لغوية من نمط الجملة الاسميّة التي تقدّم الخبر فيها وجوبا على المبتدأ النكرة لأنّه شبه جملة، ولكنّه يخلو من المعرفة، على الرغم من أنّ وجود المعرفة ضمان لوجود الفائدة الإخباريّة كما ذكرنا آنفا، ومثّلنا لذلك بقولك: (فوق الشجرة عصفور) كلام مفيد. وقولك: (فوق شجرة عصفور) كلام غير مفيد. ونذكر هنا أنّ وجود هذا الاستثناء لا يخدش في علميّة النحو العربي، بل يزيده رسوخا في الصفة العلميّة، من جهتين: الأولى أنّ هذا الاستثناء أو الخروج عن القاعدة، يمكن تفسيره بأثر قانون النسبيّة في القواعد النحويّة. والثانية وهي الأهمّ أنّ هناك قوانين تحكم هذا البناء، سواء في حالاته العاديّة أو الاستثنائية، وأنّ وجود النكرة له مبرره ومسوّغه. ولبيان ذلك وتوضيحه نقول: ما هي النكرة التي تحلّ محلّ المعرفة في هذا التركيب؟

النكرة التي تحلّ محل المعرفة في شبه الجملة الواقع خبرا مقدّما وجوبا

النكرة التي تحلّ محل المعرفة في شبه الجملة الواقع خبرا مقدّما وجوبا، هي النكرة التي تكافئ المعرفة نحويا، أي النكرة التي بإمكانها أداء الوظيفة النحويّة للمعرفة. فإذا كانت الوظيفة الأساسية للمعرفة في الجملة الاسمية هي الرفع على الابتداء، فإنّ النكرة التي تكافؤها نحويا هي ببساطة النكرة التي تُرفع على الابتداء، وقد تحدّث عنها النحاة بإسهاب في باب مسوّغات الابتداء بالنكرة. وقد ذكر ابن هشام أنّ بعض النحاة أنهوها إلى نيّف وثلاثين موضعا، وأنّها كلها ترجع إلى الخصوص أو العموم.[1] وإذا كان التخصيص ليس له ألفاظ تدل عليه، وإنّما يكون بالوصف أو الإضافة، فإنّ للتعميم ألفاظ تدلّ عليه أهمّها لفظ (كل)، لذلك تجد لفظ (كل) منفردا وعلى صيغة التنكير يعامل معاملة المعرفة فيرفع على الابتداء، في صدر الجملة الاسميّة، كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُون ﴾ البقرة 116، والروم 26. فإذا كانت القاعدة النحوية تقول أنّ النكرة ترفع على الابتداء إذا كانت موصوفة

أو مضافة، أو مسبقة بنفي أو استفهام. فلفظ (كل) في الآية الكريمة رُفع على الابتداء في غياب كل هذه الشروط، والمسوّغ الوحيد لهذا اللفظ هو دلالته على العموم. وهذا دليل على أنّ هذا اللفظ (كل) وهو على صيغة التنكير له قوّة المعرفة في أداء المعنى النحوي، أي يكافئ المعرفة نحويا. ومن هنا يمكن القول أنّ النكرة التي تقوم مقام المعرفة في شبه الجملة الواقع خبرا مقدّما وجوبا على المبتدأ النكرة هي اللفظ الدال على العموم، وهي لفظ (كل)، هذا من الناحية النظرية. وكذلك من الناحية التطبيقيّة، وهي الممارسة اللغوية في الواقع الكلامي للعربية، بحيث لو استقرأنا القرآن الكريم باعتباره أفصح ملفوظ عربي، فإننا نجد شبه الجملة الواقع خبرا مقدّما وجوبا على المبتدأ النكرة، يتضمّن معرفة أو لفظ (كل). أحيانا يأتي اسما مفردا مجرورا بحرف جر، كما، في قوله تعالى: ﴿ لِكُلٍ وِجْهَةٌ ﴾ البقرة 148.وقوله: ﴿لِكُلٍ دَرَجَاتٌ ﴾ الأنعام 132، وقوله: ﴿ لِكُلٍّ ضِعْفٌ ﴾ الأعراف 38، وقوله: ﴿ لِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا ﴾ الأحقاف 19. وأحيانا يأتي في تركيب إضافي مسبوق بحرف جرّ، إمّا مضافا كما في قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ﴾ الأنعام67. وقوله: ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ﴾ الأعراف 34، ويونس 49، وقوله: ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ ﴾ يونس 47، وقوله: ﴿ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ الرعد 7. وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ الرعد 38، وقوله: ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴾ الحجر 44، وقوله: ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ عبس 37. وإمّا مضافا ومضافا إليه في آن واحد، كما في قوله تعالى: ﴿ فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ ﴾ يوسف 76. كما نشير إلى أنّ شبه الجملة في هذا المثال الأخير ظرف، وفي باقي الأمثلة جارّ ومجرور.

سبب تقدّم الخبر وجوبا.

تقدّم الخبر هنا لسبب صناعي، يفرضه قانون الإخبار، لأنّه إذا كان الخبر يقتضي وجود مخبر به ومخبر عنه، فإنّ لكل منهما صفات وخصائص مميّزة. وهناك ثلاثة مبادئ أو قوانين تحكم بناء الخبر.

الأوّل يخص جانب المعنى، وفي بناء الخبر نحتاج إلى معنيين أساسيين هما التعريف والتنكير، لأنّ الخبر يكون مفيدا إذا كان عن معلوم بمجهول، أي عن معرفة بنكرة. ويتجلى أثر هذا القانون في العربية في وجود صفة التعريف في المخبر عنه، وهو المبتدأ في الجملة الاسمية، وصفة التنكير في المخبر به وهو الخبر، هذا على وجه الأصل، وما خرج على هذا الأصل له قواعد تحكمه، ولا يتّسع المقام لذكرها هنا.

والثاني يخص الجانب التركيبي، أي رتبة كلّ من المسند والمسند إليه، من الزاوية النحويّة، أو المخبر عنه والمخبر به من الزاوية البلاغية. وأحد هذين الطرفين يحمل معنى التعريف والآخر يحمل معنى التنكير. وفي بناء الخبر أو الجملة باعتبارها وحدة إخبارية، يكون الانتقال من المعلوم إلى المجهول، لأنّ الكلام يبنى على المعلوم لا على المجهول، أي أنّنا نبدأ كلامنا بالمعلوم، ثمّ نتبعه بالمجهول. ومن أثر هذا القانون في الجملة الاسمية أنّك تجد المبتدأ الذي يأتي في الأصل معرفة مقدّما في الرتبة على الخبر الذي يأتي في الأصل نكرة.

والثالث يخص جانب اللفظ. والذي يهمّ هنا هو صفتي الإفراد والتركيب. بالنسبة لطرفي الإسناد في الجملة الاسميّة، فالمبتدأ الأصل فيه أنّه يأتي مفردا، ويأتي على وجه التحديد اسما، كالمصدر الصريح في: (الصوم جُنّة)، أو ما ينوب عنه ، كالمصدر المؤوّل. في قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ البقرة 184. أمّا الخبر فيأتي مفردا ويأتي تركيبا، سواء أكان هذا التركيب جملة أو شبه جملة.

ولو جئنا إلى هذا النمط التركيبي للجملة العربية الذي يخبر فيه عن نكرة بشبه جملة يتضمّن معرفة، وطبّقنا عليه هذه القوانين الثلاثة التي يفرضها قانون الإخبار، لتبيّن لنا تبرير هذا الترتيب، وحتميّته، فإذا قلت لمخاطبك: (في المحفظة كتاب). ركني الإسناد في هذه الجملة هما: شبه الجملة (في المحفظة)، والنكرة (كتاب)، وإذا أردنا تحديد المنكور والمعروف بالنسبة للسامع، فإنّ المعروف بالنسبة للسامع هو مدلول شبه الجملة (في المحفظة)، لأنّه

يرى المحفظة أمامه، لذلك جاءت معرّفة بأل العهدية عهدا حضوريا. والمنكور بالنسبة له هو مدلول لفظ (كتاب)، لأنّه يجهل ما بداخل المحفظة، وهذا هو سبب تنكير هذا الفظ.

وقانون الإخبار الذي أشرنا إليه، والذي يقضي بتقديم المعرفة على النكرة هو الذي قدّم شبه الجملة لاشتماله على معرفة، وأخّر النكرة. وقد يسأل سائل: ما المانع من إعراب لفظ كتاب خبر، ما دام الأصل في الإخبار أن يكون بالمنكور؟ الجواب هو أنّ مردّ ذلك هو أيضا لقانون الإخبار، ولكن في هذه الخصيصة يتدخّل القانون الخاص باللفظ الذي يقضي بحتميّة صفة الإفراد في المسند إليه، ويجيز في المسند صفتي الإفراد والتركيب.

فإذا أردنا معرفة عدد التراكيب الممكنة باعتبار صفتي الإفراد والتركيب، في المسند والمسند إليه، فإننا نجد أربعة احتمالات ممكنة، ولا يصحّ منها إلاّ اثنان فقط. والاحتمالات الممكنة هي: 1 ـ أن يشترك المسند والمسند إليه في صفة الإفراد.

2 ـ أن يشتركا في صفة التركيب.

3 ـ أن يكون المسند إليه مركّبا والمسند مفردا.

4 ـ أن يكون المسند أليه مفردا، والمسند مركّبا.

ولا يصحّ من هذه الاحتمالات الأربعة إلاّ اثنان هما الأوّل والأخير، ولا يصحّ الاحتمالان الثاني والثالث. فلو اعتبرنا النكرة خبرا، أي مسندا، لبقي بالضرورة شبه الجملة مسندا إليه وهو تركيب وهذا لا يصحّ، لمطابقته الاحتمال الثالث الذي لا يصحّ. وقد يعترض معترض فيقول: لقد حدث إخلال بقانون الإخبار، بحدوث الإخبار عن نكرة. وردا على هذا الاعتراض نقول، لقد أُخبر عن نكرة، ولكن أُخبر عنها بما هو أنكر منها، لأنّه أُخبر عنها بتركيب، والتركيب أنكر من المفرد. والقاعدة تقول إذا اشترك المسند والمسند إليه في التنكير، كان المسند أنكر. فإن اشتركا في التعريف كان المسند إليه أعرف. وما يمكن استخلاصه من الاحتمالين الصحيحين أنّه إذا كان أحد طرفي الإسناد مفردا، والآخر تركيبا، شغل التركيب محلّ المسند مهما كانت رتبته، وشغل المفرد محل المسند إليه مهما كانت رتبته، ومهما كان نوعه، معرفة كان أم نكرة.

والتركيب الذي نحن بصدد دراسته يوافق الاحتمال الرابع الذي يكون فيه المسند إليه مفردا، والمسند مركبا. وبهذا نكون قد بررنا مجيء هذا النمط التركيبي على هذا الترتيب، وبررنا أيضا التخريج الإعرابي.

ومن عجيب دقة العربية في تراكيبها، أنّك تجد شبه الجملة الواقع خبرا لمبتدأ نكرة يتأخر إذا لم يكن القصد من الكلام الإخبار، كالدعاء في قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ الهمزة1. فلفظ (ويل) مبتدأ مقدّم، على الرغم من كونه نكرة، وخبره شبه جملة وهو لفظ (لكل همزة). يستنتج من هذا أنّ علّة تقديم المعرفة هي غرض الإخبار، لأنّ بناء الكلام في مقام الإخبار يتطلّب أن نبني على المعرفة، فنقدّمها في اللفظ، ثمّ نتبعها بالنكرة، كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن قانون الإخبار ومبادئه. وعليه يكون في المقابل، البناء على النكرة في غير مقام الإخبار، وهو ما يُعرف عند البلاغيين بالإنشاء، كالدعاء في المثال السابق، والاستفهام في قولك:(من أبوك؟). فالنكرة قد تقدّمت في هذين المثالين،لأنّ الكلام من قبيل الإنشاء لا الإخبار

وهكذا يتبيّن لنا أنّ العربية تخضع في تراكيبها لمقتضيات الكلام والمقام، وما يعرف عند المحدثين بالمقام والقصدية أو المقصدية. والتقابل أو التعاكس بين الخبر والإنشاء على مستوى الغرض والقصد، يقابله تعاكس وتقابل على مستوى التركيب، فإذا كان الأوّل يبدأ بالمعرفة ثمّ النكرة، فإنّ الثاني يبدأ بالنكرة ثمّ المعرفة.

وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدل على علمية وعالميّة القواعد النحويّة للغة العربية، لأنّها مبنيّة على مسلّمات بديهيّة، وعلل يقبلها العقل البشري. قال تعالى في علاقة العربية بالعقل البشري: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (الزخرف3)، صدق الله العظيم.

2 ـ الجانب التطبيقي

نقصد بالجانب التطبيقي الجانب الإعرابي، ونبقى مع الجملة الاسميّة، ولكن في حالة معيّنة، وذلك حينما يدخلها الشرط، أو تدخل هي في بناء أسلوب الشرط. وسنقتصر على الشرط الاسمي، لأنّ صفة الاسميّة مكّنته من أن يشغل محلا إعرابيا، بخلاف حروف الشرط التي

لا محلّ لها من الإعراب. ونضيّق الدائرة أكثر بأن نتناول أسماء الشرط التي تأتي في محل رفع مبتدأ وعلى وجه الخصوص (من، وما).

نماذج من إعراب أساليب الشرط:

الشائع في كتب النحو، وما يقدّمه الأساتذة والمعلمون للطلبة والتلاميذ في إعراب أسلوب الشرط، في الحالات التي يشغل فيها اسم الشرط محل الرفع على الابتداء، أنّهم يجعلون المبتدأ في اسم الشرط وحده، والخبر في جملتي فعل الشرط وجوابه. وسنكتفي بعرض نماذج إعرابية من كتابي إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش، والإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح، وهما من الكتب الحديثة التي نالت شهرة، وعرفت انتشارا واسعا. لنبيّن بذلك شيوع الخطأ الإعرابي، ثمّ نفنّده بالحجة العلمية، ونذكر إعراب من أصابوا كبد الحقيقة في إعرابهم، لتطمئن قلوب الدارسين وتقنع بإصابة من أصابوا، وتقلع عن خطأِ من أخطأوا.

إعراب قوله تعالى: ﴿ فمن يعمل مثقال ذرّة خيرا يره ﴾ (الزلزلة 7).

جاء في إعراب سورة الزلزلة في كتاب إعراب القرآن لمحي الدين الدرويش ما يلي:

((من اسم شرط جازم مبتدأ، ويعمل: فعل الشرط، وفاعله يعود على من. مثقال ذرّة مفعول به، وخيرا تمييز أو بدل، من مثقال. ويره جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة. والهاء مفعول ير. وفعل الشرط وجوابه خبر من." [2]

ونجد تقريبا نفس الإعراب عند صاحب الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل، حيث يقول: " من اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والجملة الشرطية من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر (من)."[3]

نلاحظ في هذين الإعرابين أنّ صاحبيهما جعلا المبتدأ في اسم الشرط وحده، وهو لفظ (من)، والخبر في فعل الشرط وجوابه معا، فقال الأوّل:(وفعل الشرط وجوابه خبر من)، وقال الثاني:(والجملة الشرطية من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر من).

والشيء نفسه نجده في إعراب قوله تعالى: ((من كفر فعليه كفره)) (الروم 44).يقول صاحب الإعراب وبيانه: " من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، وكفر فعل ماض في محلّ جزم فعل الشرط، والفاء رابطة لجواب الشرط، وعليه خبر مقدّم، وكفره مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط،وفعل الشرط وجوابه خبر من."[4]

ونجد في الإعراب رالمفصّل: " من كفر: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والجملة من فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبره." [5] 5

وجه فساد هذا الإعراب:

لبيان وجه فساد هذا التخريج الإعرابي يجدر بنا أن نعرّج على الخصائص المميّزة للاسم المبهم بصفة عامّة، واسم الشرط بصفة خاصّة، وعلى وجه التحديد حينما يشغل محلّ الرفع على الابتداء.

الخصائص المميّزة للمبهم:

سمّي المبهم مبهما لوجود صفة الإبهام فيه، والإبهام متعلّق بالجانب الدلالي للفظ، لأنّ دلالة اللفظ غير واضحة وغير محدّدة، فلفظ (من) على سبيل المثال ـ سواء أكان اسم شرط، أو اسما موصولا ـ في حالة انفراده مبهم الدلالة، لا يدل على معيّن، وحالة الإبهام هذه تمنعه أن يُرفع على الابتداء، أي لا تقبل أن يقع موقع المخبر عنه، لأنّه لا يجوز الإخبار عن مجهول، ولا عن مبهم. فإذا أردت الإخبار عن مبهم عليك أوّلا بإزالة الإبهام. فإن كان المبهم موصولا جاءت الصلة لتزيل إبهامه، وإن كان اسم شرط جاء فعل الشرط لإزالة الإبهام. فالمركّب اللفظي المكوّن من الموصول وصلته، أو من اسم الشرط وفعله، يدل على المخبر

عنه، فإذا تحدّدت دلالة المخبر عنه جاء الخبر بعد ذلك، فخبر الاسم الموصول يأتي بعد الصلة، وخبر اسم الشرط يأتي بعد فعل الشرط، والذي يأتي بعد فعل الشرط هو جواب الشرط.

والذي تجدر الإشارة إليه ـ وهو ما يغفل عنه الكثير ـ أنّنا إذا كنّا أمام أسلوب شرط، فنحن أمام تركيب لغوي معقّد، لكثافة العمل النحوي، لأنّه إذا كان المبهم اسم موصول ـ والموصولات لا تعمل ـ فنحن من الناحية الإعرابية مطالبون بتحديد محلّين إعرابيين فقط، هما الرفع على الابتداء والرفع على الخبرية. أمّا إذا كان المبهم من أسماء الشرط، وخاصة إذا كانت من الأسماء العاملة، التي تجزم فعلين مضارعين كـ(من وما)، فنحن أمام تركيب لغوي يضمّ أربع محال إعرابية، محلين للرفع وآخرين للجزم.

فالمركب اللفظي الذي يتكوّن من اسم الشرط وفعله يدلّ على المخبر عنه، ويظم محلّين إعرابيين،لمعنيين نحويين، أحدهما الرفع على الابتداء، ويشغله اسم الشرط. والآخر الجزم الذي يدل على الشرط، ويكون في فعل الشرط. وكما أنّه لا يمكن فصل الفعل عن فاعله، كذلك لا يمكن فصل اسم الشرط عن فعله، لأنّ فاعل فعل الشرط ضمير مستتر يعود على اسم الشرط. أي أنّ فاعل فعل الشرط واسم الشرط من حيث الشكل عنصران اثنان، ومن حيث المعنى شيء واحد.

والمركب اللفظي الذي يكوّن جواب الشرط، وهو جملة جواب الشرط التي تتكوّن من فعل الشرط وما تعلّق به، فيه كذلك محلّين إعرابيين لمعنييك نجويين، معنى الشرط وتدل عليه علامة الجزم في فعل الشرط، ومعنى الرفع على الخبريّة الذي تشغله جملة جواب الشرط كاملة، بفعلها وفاعلها ولواحقها. فجواب الشرط هنا يقابل فعل الشرط هناك، والخبر هنا يقابل المبتدأ هناك.

ونظرا للتلازم الشديد بين اسم الشرط وفعله، لأنّهما يكونان المخبر عنه، ويبقى جواب الشرط في الجهة المقابلة يدلّ على المخبر به، نجد القدماء كثيرا ما يذكرون اسم الشرط مع فعله

ويقول :هذا مبتدأ، ثمّ يذكر جواب الشرط، ويقول: هذا جواب الشرط وهو خبر. من ذلك ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة 62. في كتاب مشكل إعراب القرآن،لأبي محمد مكي بن أبي طالب،حيث قال:" " قوله (من آمن) من رفع بالابتداء، وهي للشرط، فلهم جواب الشرط، وهو خبر الابتداء."[6]

وإذا جئنا لإعراب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ﴾ الزلزلة 7. في التراث القديم نجده عند صاحب مشكل إعراب القرآن كما يلي: " قوله: (فمن يعمل مثقال) من: شرط وهو اسم مبتدأ تام، ويره: الخبر." [7]

ونجد عند النحاس (338هـ) كالتالي:" من: في موضع رفع بالابتداء وهو اسم تام، و(يعمل) جُزم بالشرط، و(خيرا) منصوب على البيان أو البدل من مثقال، و(يره) جواب الشرط." [8] بعدما تعيّنت لديه شرطيّة من، اكتفى بتعيين فعل الشرط وجزائه، وهو جواب الشرط. والذي حمله على ذلك أنّ علاقة فعل الشرط باسم الشرط، كعلاقة الموصول بصلته، فكما أنّ الموصول لا تتضح دلالته إلاّ بصلته، كذلك اسم الشرط، لا تتضح دلالته إلاّ بفعله ولا يمكن الفصل بينهما، فهما يكوّنان المخبر عنه،أو المسند إليه الذي يمثل أحد طرفي العملية الإخبارية، ويبقى الطرف الثاني وهو المخبر به أو المسند، وهو فعل الشرط.لذا يمكن القول إنّ علاقة فعل الشرط بجوابه أشبه بعلاقة المبتدأِ بخبره، فكما أنّ شرط الخبر الإفادة، كذلك شرط جواب الشرط الإفادة. وكما لا يجوز قولك: زيد زيد، لانعدام الفائدة. لايجوز كذلك قولك: إن يقم زيد يقم.[9]

2 . إعراب أسلوب الشرط ب(ما)

وجاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ (النحل 53)، في كتاب إعراب القرآن وبيانه ما يلي: " ما شرطية في محل رفع مبتدأ وفعل الشرط محذوف وبكم متعلقان بفعل الشرط المحذوف ومن نعمة حال من اسم الشرط واختار أبو البقاء أن تكون حالا من

الضمير في الجار والفاء رابطة لجواب الشرط ومن الله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير فهو من الله والجملة في محل جزم جواب الشرط وفعل الشرط المحذوف والجواب في محل رفع خبر ما، ويجوز أن تكون ما موصولة مبتدأ والجار والمجرور صلتها والخبر قوله فمن الله والفاء رابطة لتضمن الموصول معنى الشرط والتقدير والذي استقر بكم "[10].

وما يهمّنا هو قوله: (وفعل الشرط المحذوف والجواب في محل رفع خبر ما)، وهو بهذا قد سار على نفس النهج الخاطئ الذي سلكه في إعراب أسلوب الشرط بـ(من)، حيث فصل بين اسم الشرط وفعله، من جهة، ومن جهة أخرى جعل الخبر في فعل الشرط مع جوابه. وقد تحدّثنا عن وجه فساد هذا التخريج الإعرابي بما فيه الكفاية.

الإعراب الصحيح

ومن الذين أصابوا كبد الحقيقة في إعراب هذا النموذج الأسلوبي للشرط العلاّمة أبو محمد مكّي بن أبي طالب. ومن الشرط بما في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ (الشورى 30). قرئت هذه الآية بفاء وبغير فاء في (فبما)، واكتفى العلاّمة أبو محمد مكّي بن أبي طالب في كتابه مشكل إعراب القرآن في بيان الفرق بين من قرأ بالفاء ومن قرأ بغيرها، فقال: من قرأ بالفاء جعلها جواب الشرط، واعتبر (ما) شرطية. ومن قرأ بغير فاء، اعتبر (ما)موصوليّة، وذكر أنّه يجوز أن تكون (ما) موصولية مع وجود الفاء، لأنّ (ما) لم تعمل في اللفظ، ولم يذكر الإعراب.[11] ولكنّه في كتاب القراءات السبع وعللها وحججها يذكر الإعراب بالتفصيل فيقول: " قرأ نافع وابن عامر بغير فاء وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام، ووجه ذلك أن تكون (ما) في قوله (وما أصابكم) بمعنى الذي في موضع رفع بالابتداء، فيكون قوله: (بما كسبت) خبر الابتداء، فلا يحتاج إلى فاء. وقرأ الباقون (فبما) بالفاء، وكذلك هي في جميع المصاحف إلاّ مصاحف أهل الشام والمدينة، ووجه القراءة بالفاء أن تكون (ما) في قوله (وما أصابكم) للشرط والفاء جواب

الشرط. ويجوز في هذه القراءة أن تكون (ما) بمعنى الذي وتدخل الفاء في حيّزها لما فيها من الإبهام الذي يشبه الشرط."[12]

وما يهمّنا في هذا هو الوجه الإعرابي في حال اعتبار (ما) شرطيّة، وهو قوله: (ووجه القراءة بالفاء أن تكون (ما) في قوله (وما أصابكم) للشرط والفاء جواب الشرط.). يريد بقوله:(وما أصابكم) اسم الشرط وفعله، لأنّ (ما)اسم الشرط، و(أصابكم) فعله. وفي هذا إشارة إلى شدّة التلاحم بين اسم الشرط وفعله، لأنّهما يكوّنان المخبر عنه. ويريد بقوله: (والفاء جواب الشرط):الفاء وما دخلت عليه، جواب الشرط. والملاحظ هنا أنّه ـ في حال اعتبار ما شرطيّة ـ اكتفى في إعرابه بتعيين الشرط وجوابه. وهذا يكفي لأنّه بمثابة تعيين المبتدأ والخبر. وأيضا لأنّه حدّد المبتدأ والخبر في حال اعتبار (ما) موصوليّة، فجعل (ما أصابكم) في موضع رفع بالابتداء، و(بما كسبت) خبر الابتداء. لأنّ التركيب اللفظي الذي يحدّد المخبر عنه، أو المخبر به لا يتغيّر سواء أكانت (ما) موصولية أو شرطيّة. والاختلاف الذي يحدث هو أنّه إذا كانت ما موصوليّة، فالجملة بعدها صلة، ولا محلّ لها من الإعراب لأنّ (ما) الموصوليّة لا تعمل، وما بعد الصلة خبر. وإن كانت شرطيّة عملت الجزم في الفعل الشرط وجوابه، فإن ظهر الجزم بوجود الفعل المضارع ـ لأنّ الجزم خاص به ـ فبها ونعمت. كما في قول الشاعر: من يهنْ يسهلْ الهوان عليه *** ما لجرح بميّت إيلام.

وإلاّ كان اللفظ في محل جزم.

ويمكننا في الأخير أن نستدرك جزئية نحوية في الجملة التي يدخل الشرط في بنائها، وهي أنّه إذا كان المبتدأ اسم شرط، كان الخبر بالضرورة جملة، ولا يكون مفردا أبدا. لأنّنا في مقام نحتاج فيه إلى لفظ يصلح للدلالة على معنيين نحويين هما خبر المبتدأ وجواب الشرط. ولا يتحقق هذا إلاّ بالجملة، لأنّه إذا كان الخبر يأتي مفردا ويأتي جملة، فإنّ جواب الشرط لا يكون إلاّ جملة. وهذا ما هو ثابت في كلام العرب، وأقرّته أعاريب المعربين في كتب الإعراب.

[1] : ـ ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى،ط 1383ـ11هـ، 1963م، مطبعة السعادة، مصر، ص: 117 – 118

[2] : ـ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، 550/10.

[3] :ـ بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل،الطبعة الأولى، 1413هـ 1993م دار الفكر والنشر والتوزيع،491/12.

[4] :ـ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، 550/10.

[5] :ـ بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل،الطبعة الأولى، 1413هـ 1993م دار الفكر والنشر والتوزيع،491/12.

[6] : ـ أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش، مشكل إعراب القرآن،تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، 1405هـ، 96/1.

[7] : ـ أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 835/2.

[8] : ـ إسماعيل النحاس،إعراب القرآن، دار التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1430هـ 2009م ، 264/5.

[9] : ـ ينظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق أحمد شمس الدين،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م، 457/2.

[10] :ـ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه،318/5.

[11] : ـ . ينظر أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 646/2.

[12] :ـ أبو محمد مكي بن أبي طالب،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، الطبعة الأولى، 1430هـ 2009م دار الصحابة للتراث ، طنطا، 711/2.

قائمة المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

1ـ إسماعيل النحاس،إعراب القرآن، دار التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1430هـ 2009م .

2 ـ بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل،الطبعة الأولى، 1413هـ 1993م دار الفكر والنشر والتوزيع.

3 ـ ـ أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش، مشكل إعراب القرآن،تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، 1405هـ.

4 ـ أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش، وجوه القراءات وعللها

5ـ محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه.

6 ـ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية،
7 ـ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق أحمد شمس الدين،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ 1998م.
8 ـ ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى،ط 11،1383هـ، 1963م، مطبعة السعادة، مصر.

Résumé

Nous traitons dans notre sujet deux aspects. Le premier est l'aspect théorique face à la phrase nominale, et concerne la situation dans laquelle l'attribut du sujet et présenté au début de la phrase.
Notre objectif n'est pas de discrédité la règle grammaticale mais plutôt la compléter en y ajoutant une partie importante, est que l'attribut du sujet qui est en début doit obligatoirement contenir un déterminant ou sans équivalent. Et nous prouvons sa validité par des preuves scientifiques.
La seconde est une correction d'une erreur commune dans l'analyse de la phrase nominale au conditionnel. Malgré que l'analyse correcte est connue précédemment, et nous prouvons scientifiquement sa validité.
Cette correction nous permet de connaitre une règle grammaticale qui nous démontre quand le subordonné du sujet doit être obligatoirement une phrase.

Abstract

In our study we treat two aspects; the first is a correction from the theoretical point of view in the grammar of the nominal sentence; especially in the case of the obligation to place the predicate before the indefinite subject. This is not a refutation of the validity of the rule in question; but we seek to supplement it with a special supplement. For it is indispensable that the predicate be predestined to the indefinite subject necessarily containing a determinant or its equivalent, so that it assures the acceptability of the grammatical function. And we justify that with scientific evidence.

In the second aspect we deal with a rectification of a frequent error in the grammatical analysis of condition particles; and thereafter we will suggest a correct analysis that has not been widespread in use despite its accuracy and existence in the heritage of the Arabic language, while justifying our remarks.

Key words−predicate ,nominal sentence ,indefinite ,definite,

conditional

Résumé

Dans notre étude , nous traitons deux aspects . Le premier est un correctif du point de vue théorique dans la grammaire de la phrase nominale ; notamment dans le cas de l'obligation de placer le prédicat avant le sujet indéfini. Il ne s'agit pas d'une réfutation de validité de la règle en question ; mais pour la compléter par un supplément particulier. Car il est indispensable que le prédicat soit antéposé au sujet indéfini contenant obligatoirement un déterminant ou son équivalent, afin qu'il assure l'acceptabilité de la fonction grammaticale. Dans le deuxième aspect, nous abordons une rectification d'une erreur fréquente dans l'analyse grammaticale des particules de condition ; et par la suite, nous proposerons une analyse correcte qui n'a pas été répandue dans l'usage malgré sa justesse et son existence dans le patrimoine de la langue arabe, tout en justifiant nos propos sur un base scientifique.

Conclusion

In the end we hope that we have added to this work an important additive to the nominal sentence, and we say it is an additive because today's Arabic grammar does not require the definite element in the predicate of the prepositional sentence that precedes the indefinite subject. So, the utility of the structure depends on the existence of the definite element in the prepositional sentence, and its absence makes the structure without importance as in the sky is above us and the earth is under us. Therefore, the case where the predicate precedes the subject must be highlighted rather than just teaching grammar.

The Over-reliance on the form without regard to the synthetic characteristics of Arabic inevitably leads to the error of analysis, or language analysis; this case

confirms the second part of this article, where we corrected the common error in the analysis of the conditional style. We first dealt with the structural characteristics of the conditional style to show the wrong analysis frequently adopted and we suggested our analytical view that exists in our linguistic heritage and reconciles with the synthetic characteristics of Arabic and the requirements of linguistic thought as well.